واقع الشباب
في شمال و شرقي سوريا

آسو للدراسات
www.asocenter.org

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

المحتويات

المقدمة: ٤

واقع الشباب في شمال وشرق سوريا: ٥

التحديات التي تواجه الشباب في شمال وشرق سوريا: ٦

التحديات الأمنية: ٦

التحديات السياسية: ٦

التحديات الاقتصادية: ٧

تدهور قطاع التعليم: ٧

الاستنتاجات والتوصيات: ٨

المراجع: ٩

المقدمة:

منذ عام ٢٠١١، طرأت تحوّلات كثيرة على واقع الشباب في المجتمع السّوريّ، وعلى وجهِ الخصوص في المجتمع المحلّي في شمال وشرقي سوريا؛ فمنذ انطلاقة الاحتجاجات الشّعبيّة ضدّ الحكومة السّوريّة، كان الشّباب إلى جانب دورهم في قيادة هذا الحراك الاحتجاجي ووقوده البشريّ عمليّاً، كانت أكثر الفئات المجتمعيّة ضرراً وأكثر من كانت وطأة الحرب مؤثّرة عليهم، بعد أن انزاحت الثّورة عن سلميتها، وتحوّلت إلى حربٍ أهليّة، تساهم فيها تيّارات وجماعات عسكريّة وسياسيّة ودينيّة عديدة، تحوّلت فئة الشباب إلى مجندين للقتال في هذه الحرب وفي استمراريتها.

فيما بعد، وعلى إثرِ استدامة الحرب السّوريّة، عانت فئة الشّباب من عقباتٍ وصعوباتٍ ومخاطر جمّة؛ فسوء الأوضاع الاقتصاديّة والتجنيد الإلزامي وتوقّف التّعليم والتضييق الأمني وغياب التّمثيل السياسيّ، حوّلت هذه الفئة إلى قوّة خاملةٍ وفاقدةٍ الأملَ، وملاحقة للاعتقال والتّجنيد والفقر، وباحثةٍ عن هجرةٍ وملاذ آخر يستعيد قوّتهم وتطلعاتهم وأهدافهم ورؤاهم.

لا تملك فئة الشّباب، اليوم، أيّ حضورٍ سياسيّ واضح في القوى والأحزاب السياسيّة الكرديّة الّتي تنشط في شمال وشرقي سوريا، المنطقة ذات الغالبيّة الكرديّة، ولا تعمَلُ مؤسّسات المجتمع المدنيّ الناشئة على أيّ تمكينٍ اقتصاديّ للشّباب، يحدّ من تفشّي البطالة، الّتي أضيف لها البطالة المقوننة في وظائف مؤسّسات الإدارة الذّاتيّة ذات الرّاتب الشّهري المحدود، الذي لا يتلائم، بطبيعة الحال، مع الواقع الاقتصاديّ وارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السّورية. كما أنّ هذه الفئة، فقدت إمكانيّة استمرارها في التّعليم، بسبب الظروفِ الاقتصاديّة من جهة، الواقع الجغرافي العسكريّ لسوريا، الّتي تسيطر عليها عدّة جهات متعارضة فكرياً وسياسياً، وفي بعض المواضعِ قوميّاً، والّتي يتعرّض فيها الشباب للاستهداف غالباً.

حتّى في السّياق العسكريّ، والقصد في الحرب ضدّ تنظيم ما يُعرف بالدّولةِ الإسلاميّة، فقد تحوّل الشباب، الّذين حوِّلوا إلى وقودِ تلك الحرب، إلى مقاتلين وقتلى؛ إذ فقد أكثر من (١١) ألف شابٍ حياتهم في الحرب، وبالتالي فقد المجتمع أحد أبرز محرّكاته الاجتماعيّة والاقتصاديّة. زِد على ذلك، الحرب التّركيّة المفتوحة على المنطقة، والمستمرّة، الّتي وضعت الشّباب أمام خيارين سيئين، الأوّل يكمن في زيادة نسبة التّجنيد العسكريّ وزيادرة نسبة القتلى، والثّاني الهجرة غير الواضحة، على المستويين الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

تُعَدُ فئةُ الشباب من أكثر فئات المجتمع أهميةً، في القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك. تستقطب اهتمام الحكومات كافةً لاستثمارها على النحو الأمثل، باعتبارها القوةَ المحركةَ والفاعلة في برامجها ومشاريعها وخططها الاستراتيجية، سواء فيما يتعلق بالإعداد والتأهيل أو التغيير والتنمية. وباعتبارها قوة فاعلة ومصدراً حيوياً للطاقة، فإنها سلاح ذو حدين؛ يتعلق الأمر بالآلية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه القوة، وكيفيّة تأسيسها وتوجيهها واستثمارها، لتكون عاملاً في البناء أو التدمير.

عانت هذه الفئة الكثير من الصعوبات والعقبات، وتعرّضت للكثير من التضييق والتهميش في سوريا، في القطاعات التعليمية والاقتصادية والسياسية... في ظل النظام البعثي، الذي أطّر التنظيمات الشبابية جميعَها في منظومة البعث، فكراً وممارسةً، وفارضاً بقبضته الأمنية قيوداً، في المجالات كافة، تحولُ دون تحقيق الشباب رؤاه وتطلعاتِهِ وأهدافَهُ، وليتحوّل تدريجياً إلى قوة خاملةٍ وفاقدةٍ الأملَ، أو قوةٍ سرّية معرّضةً للملاحقة والاعتقال.

كانت المعاناة مضاعفةً في الشمال السوري ذي الغالبية الكردية، والقبضةُ الأمنية أشدَّ وأكثرَ تضييقاً؛ باعتبارها المناطق الأكثر خطورةً وتهديداً للنظام السوري، الذي كان يفرد لها سياسات وإجراءات وقوانين خاصة، ويعمل على تهميشها وعدم تنميتها، لتكون أكثر المناطق افتقاراً للخدمات والبنى التحتية والمؤسسات التعليمية، وأكثرَها فقراً وبطالةً، على الرغم من امتلاكها جُلّ الثروات السورية؛ الباطنية والزراعية والحيوانية...

بعد العام ٢٠١١، عقد الشباب آمالاً عريضةً على الثورة السورية، وكان لهم الدور الأبرز في تنظيم المظاهرات وقيادتها، مطالبين بالحرية وإسقاط النظام، إلا أن تلك الآمال سرعان ما تبدّدت؛ بعد ما آلت إليه الثورة من مآل، وما عانته من إخفاقات وانقسامات، فضلاً عن تحوّل سوريا إلى ساحة مفتوحة للصراع الدولي والإقليمي.

واقع الشباب في شمال وشرق سوريا:

إلى حدٍ ما، لا يمكن فصل واقع الشّباب في شمال وشرقي سوريا عن واقع الشّباب في سوريا عموماً، فمسبّبات سوء ظروف وحال الشّباب متشابهة، والّتي تكون غالباً مرتبطة بالحرب الدائِرة في البلاد، ووطأتها على ظروف وأحوال الشّباب، وحيواتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والتّعليميّة؛ إذ أسهمت الحرب، في التأسيس لجيلٍ شاب غير متعلّم، وغير مرتبط بالمكان ويعيش أزمةً في انتماءه وهويته وفي الصيغة الّتي ستُبنى عليه مستقبله، إذا افترضت هذه الفئة جدلاً أنّ ثمّة مجتمع قادم.

إلّا أنّه، بمقابل ذلك، ثمّة اختلافات واضحة في أحوال الشّباب في شمال وشرقي سوريا وأحوال الشّباب في عموم سوريا، وهذه الاختلافات ليست بالضّرورة أن تكون اختلافات إيجابيّة، بل ربّما تكون سلبيّة في مواضع. فمن الأمثلة الّتي تبيّن سوء ظروفهم، هي أنّ فئة الشّباب في شمال وشرقي سوريا، تتعامل مع مؤسّستين عسكريتين، ويُطلب منها أن تؤجّل للخدمةِ الإلزاميّة لدى النظام السّوريّ باعتباره حكومة البلاد، وتؤجّل لدى الإدارة الذّاتيّة لشمال وشرقي سوريا باعتبارها الحكومة المحليّة للمنطقة.

كان الشباب، في شمال وشرق سوريا، الفئة الأكثر فاعلية ومشاركة في الاحتجاجات الشعبية، منذ انطلاقتها في مارس ٢٠١١، وعقدت الكثير من الآمال على الثورة؛ للخروج من هاوية القمع والتهميش، وإحداثِ تغيير جذري في كافة المؤسسات والبنى، والتّحوّلِ إلى نظام ديمقراطي يضمن كافة الحريات والحقوق المدنية والسياسية، التي كانت مغيّبة في ظل النظام البعثي، الذي لم يتوان عن مواجهة تلك المظاهرات السلميّة بالحديد والنار.

تجرّدت الثورة تدريجياً من طابعها السلميّ، واتجهت نحو التسليح، كما أنّ العديد من الانقسامات حدثت في صفوف المعارضة، وسرعان ما تبددت آمال الشباب بعد تغيّر سياق الثورة وتدخُّلِ العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في الصراع السوري، واستقطابِها ودعمِها العديدَ من الجماعات والحركات، التي أصبحت أدواتٍ لتحقيق مصالحها وأجنداتها.

إنّ الشّباب، الّذين احتجّوا على الممارسات والأفعال القمعيّة والاستبداديّة للنظام السّوري، وخلقوا فرصةً للتحوّل الديمقراطيّ للبلاد، والتّعدّد السياسيّ وحرّيّة الرأي والتّعبير والتأثير على صناعةِ القرار السياسيّ والاجتماعيّ والدستوريّ، واجهوا، ويواجهون، ثقافة سياسيّة كرديّة تقليديّة في شمال وشرقي سوريا، هذه الثّقافة الّتي تقصي الشباب سياسياً، ولا تمنحهم فرصة الإسهام في صناعةِ القرار، وتحافظ على تقليديتها في قيادة كبار السّن للواقع السياسيّ الكرديّ الهشّ؛ فالحراك السّياسي الذي بدأه الشّباب في عام ٢٠١١، عوضاً من أن يحوّل ويحسّن واقع الشباب سياسياً، همّشته أكثر، وقضت على إمكانيّة تأثيره. منذ عام ٢٠١١، تأسّست عشرات الأحزاب والكتل السياسيّة الكرديّة، وتأسّست الحكومة المحليّة لشمال وشرقي سوريا، وجرت مفاوضات للسّلام بين جهاتٍ سياسيّة كرديّة، في كلّ هذه الأطر لم يكن ثمّة أيّ وجودٍ للشّباب، رغم أحقيّة هذا الدّور في سياقه الطبيعيّ، ورغم أنّ هذه الفئة هي الّتي حافظت على الاستقرار الجزئيّ للمنطقة، والّتي مكّنت من وجود حكومةٍ محليّة ومن وجود أطر سياسيّة كرديّة تعمل على الأرض.

بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مناطق شمال وشرقي سوريا، بُذِلَت الكثير من التضحيات التي كان معظمها من الشباب، الذين تمكنوا من دحر التنظيم وتحرير المناطق التي كانت تحت سيطرته. على الرغم من ذلك، لم ينعم شمال وشرقي سوريا، ولا شبابها، بالاستقرار؛ نتيجة التهديدات التركية وهجماتها العسكرية المتكررة، جنباً إلى جنب مع الفصائل المعارضة المسلحة، أو ما يسمّى "الجيش السوري الحر"، على المدن والبلدات الحدودية في المناطق التابعة للإدارة الذاتية، والتي احتلت على أثرها منطقة عفرين ومدينتي رأس العين وتل أبيض، مرتكبةً العديد من الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين، كنهبِ الممتلكات والاستيلاء عليها، وتنفيذ إعدامات خارج القانون، ومنع النازحين من العودة... كما أشار تقرير منظمة هيومان رايتس في تقريرها الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩[١]

[١] هيومان رايتس ووتش: سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في "المناطق الآمنة"
https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/27/335938

التحديات التي تواجه الشباب في شمال وشرق سوريا:

يواجه الشباب، في شمال وشرق سوريا، الكثير من التّحديات؛ الأمنيّة والسياسيّة والاقتصادية والتعليميّة... في مسيرة حياته اليوميّة، التي تنعكس سلباً على واقعه المَعيش ومستقبله في الوقت ذاته. تمثّل هذه التّحديات نتيجةً لسياساتٍ مُمنهَجةٍ للحكومة السّورية في السابق، والتي تفاقمت تداعياتها في السّياق الكارثي للثورة السورية منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في آذار/مارس ٢٠١١ والتي كان الشباب دعامتها ومحرّكها الأساسي، وتحمّلوا العبء والمسؤولية الأكبر طيلة السنوات التسع، التي نتجَ خلالها دمارٌ، طال المؤسسات والبنى والفئات المجتمعية كافة.

كما ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية، والصراع الدائر، وغياب التوافقات السياسية، في تعاظم تلك التحديات، والتي أبرزها:

١ ـ التحديات الأمنية:

يعدُّ غياب الأمن سمة أغلبيّة المناطق على امتداد الأراضي السوريّة، التي أصبحت ساحةً مفتوحة للصراعات السياسية والعسكرية بين العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية. وتُعدّ فئة الشباب من أكثر فئات المجتمع تضرّراً من الظروف الأمنيّة السيئة؛ فالشباب كانوا دائماً على قائمة المطلوبين للاعتقال، الأمر الذي شكّل عائقاً أمام تنقُّلهم وإكمال تحصيلهم الدراسي، وجعل الكثيرين منهم يضطرون للهجرة أو اللجوء خارج البلاد. كما أثّر غياب الأمن في الواقع الاقتصادي والحركة التجارية، وكان سبباً مباشراً لهجرة الكثير من الأيدي العاملة وذوي الخبرة والاختصاص.

إنّ التّحديات الأمنيّة الّتي تواجه فئة الشّباب في شمال وشرقي سوريا، مرتبطة بالدّرجة الأولى بالاعتقال السياسيّ الّذي تفرضه السّلطة المحليّة الحاكمة، الّتي تواجه، غالباً، المعارضة الّتي تتبنّاها تلك الفئة، بالاعتقال، وتساهم بشكلٍ فعّال في زيادة المخاطر الأمنيّة على حياة الشّباب، الّذين يلجأون في أغلب الأوقات، إلى الهجرة، بديلاً عن الاعتقال.

إلى جانب ذلك، فإنّ إحدى أبرز الأسباب الّتي خلقت جيلاً شاباً غير متعلم، أو غير منهي لتعليمه، كانت سوء الظروف الأمنيّة، والمخاطر الموجودة على الطرقات بين المدن والبلدات والمحافظات السّوريّة، الّتي ربّما يتعرّض فيها الشباب للاعتقال والاحتجاز والخطف والسَّوقِ إلى التّجنيد الإجباري.

على الرغم من أنّ المناطق التابعة للإدارة الذاتية تعتبر الأكثر أمناً، وتحظى باستقرار نسبي، وإنها وجهةٌ لنزوح آلاف العائلات من المناطق الأخرى، إلا أن النزاعات العسكريّة في كثير من الفترات كانت تعكر صفو الأمن والاستقرار فيها، واستنزفت الكثيرَ من الشباب في مواجهات مع الحكومة السورية و داعش - خاصةً في مدينتي الرقة ودير الزور - و القواتِ التركيةِ وفصائل المعارضة المسلحة المدعومة منها. بالإضافة إلى وجود العديد من القوات والفصائل المسلحة ضمن البقعة الجغرافية الواحدة، الأمر الذي خفّض من سويّة الأمن في ظل التوترات وغياب التوافقات، والنزاعات الكامنة المتأهبة للانفجار، والتي تسعى العديد من القوى المحلية والإقليمية إلى تذكيتها وتأجيجها؛ لخلق مزيدٍ من الفوضى والتناحر بين المكونات التي تشكل النسيج الاجتماعي في شمال وشرق سوريا.

٢ ـ التحديات السياسية:

كانت معظم الأحزاب السياسية تسعى إلى كسب فئة الشباب واستقطابها للعمل في صفوفها، إلا أنها في الوقت ذاته كانت تتبع سياساتٍ قائمةً على تهميش الفئة الشبابية، التي لم تحظ بأي مناصب قيادية في الأحزاب، وكان ينظر - في كثير من الأحيان - إلى نشاطها واندفاعها ورغبتها في التغيير على أنه نوع من المراهقة السياسية؛ ما أدى إلى غياب فاعليتهم من جهة، وعزوف الكثيرين عن العمل السياسي من جهة أخرى. كان من أسباب العزوف أيضاً فشل الأحزاب السياسية في تحقيق أيّ من أهدافها، أو أي منجَز على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، مما أفقَدَها ثقة الجماهير، وأشعرَها بعدم جدوى العمل السياسي في ظل نظام أمني، يقمع أي نشاط مدني أو سياسي ويعتبره خطاً أحمر، وتهديداً لأمنه القومي.

بعد آذار/مارس ٢٠١١ وجد الشباب في الثورة السورية طريقاً نحو الحرية والتغيير، وفجروا خلالها طاقاتهم الكامنة، ولعبوا الدور الأبرز في المشاركة والتنظيم والقيادة، والتغطية الإعلامية وتوثيق الانتهاكات، إلا أن تغيير السياق والتدخلات الخارجية وغياب التوافقات السياسية، أفقدَ الشباب الأملَ في حل الأزمة، وسط التناحر الشديد والانقسامات التي أفرغت الثورة من محتواها، ليجد الشباب أنفسهم مرة أخرى في دائرة مفرغة وأمام تهميش متعمَّد من المشاركة في الحياة السياسية من قبل السلطات المحلية من جهة، وقوى سياسيةٍ معارضةٍ - معظمها من الجيل القديم - من جهة أخرى. فضلاً عن ضعف الموروث الفكري والسياسي، الذي قدمته هذه القوى للفئات الشبابية؛ حيث نتاجها يكاد أن يكون خالياً من التجارب الناجحة.

إن غياب الثقافة والوعي السياسي، لدى أغلبية الشباب، أدى إلى ضياع وتخبُّط فكري وأيديولوجي، لا يزال يعاني منه الكثيرون إلى يومنا هذا.

تتبنّى، أغلب الأطراف السياسيّة في شمال وشرقي سوريا، النظريّة الّتي تعتبر الشّباب فئة مهمّة للاستهلاك السياسيّ، والتأثير في الخصومة السياسيّة بين الأطراف، لكنها فئة غير مؤهّلة للقيادة السياسيّة وصناعة القرار في المنطقة، وبالتالي، فإنّه، لا يمكن الحديث عن أيّ دورٍ للشّباب سياسياً وظيفيّاً، أو مؤثّراً، لأنّ هذه الفئة غير ممثّلة بشكلٍ كامل في تلك الأطر، وغير موجودة في أيّ تفاوض أو تباحث حول مستقبل المنطقة.

٣ـ التحديات الاقتصادية:

يُعَدُّ الواقع الاقتصادي المتدهور، في شمال وشرق سوريا، من أهمّ العوامل المؤثّرة في واقع الشباب ضمن الظروف المعيشية السيئة، وقلة فرص العمل، وتدنّي الأجور والرواتب، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. على الرغم من أن الإدارة الذاتية قامت بزيادة رواتب العاملين في مؤسساتها بنسبة ١٥٠٪[٢]، إلا أن الهبوط الحادّ في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، خاصة بعد تطبيق قانون قيصر، وارتفاع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية، قد جعل تلك الزيادة عاجزة عن تلبية متطلبات المعيشة للكثير من الأُسَر. فضلاً عن الواقع المزري للعاملين في مؤسسات الحكومة السورية، التي لا تتعدى رواتب موظفيها ٣٠ دولاراً؛ ما يرغم الكثيرين على مزاولة عملين أو أكثر لتغطية النفقات والاحتياجات الأساسية.

هذا الواقع الاقتصادي المرير دفع الكثير من الشباب، في شمال وشرق سوريا، إلى الهجرة. كما أدى إلى تفشي ظاهرة "العزوبية" بين الشباب لعدم قدرتهم على تحمّل تكاليف الزواج والمسكن. أيضاً، ارتفاع نسب البطالة أدى بدوره إلى حدوث الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية.

٤ـ تدهور قطاع التعليم:

يُعَدُّ قطاع التعليم من القطّاعات الأكثر تضرراً خلال السنوات التسع من الثورة السوريّة، وشهد أضراراً وتراجعاً ملموساً، سواء على صعيد البنى والمؤسّسات التعليميّة أو على صعيد الكوادر الإداريّة والتدريسيّة والتلاميذ والطلبة، حتى المرافق التعليميّة لم تسلم من الهجمات العسكريّة؛ تدمّرت كثيراً وصارت خارج الخدمة. كما حرم آلاف الطلبة من التعليم في كافة المراحل التعليمية، وازدادت نسبة التسرّب من المدارس، ولم يتمكن الكثير من الشباب الجامعي من إكمال دراستهم الجامعية، في مدن الداخل والساحل السوري، نتيجة الأوضاع الأمنية، وخوف الطلبة من حملات الاعتقال وإلحاقهم قسريّاً بخدمة العَلَم "التجنيد الإلزامي في الجيش السوري"، بالإضافة إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى العديد من الجامعات؛ كجامعة حلب، وجامعة الفرات - بدير الزور، على سبيل المثال.

مرّ قطاعُ التعليم، على امتداد الجغرافيا السوريّة خلال سنوات الحرب، بمراحل متفاوتة من التوقف الكلي في المناطق التي عانت الحصار والمعارك العسكرية، واضطر سكانها إلى الاستقرار في خِيَم بعيدة عن أماكن الاشتباكات؛ توزعت على أراضٍ

[٢] وكالة أنباء هاوار: الإدارة الذاتية تقرر رفع رواتب العاملين في مؤسساتها بنسبة ١٥٠٪.
https://cutt.us/AmvN2

زراعية وحدائق وأبنية غير مؤهلة للسكن، فحُرِمَ الأطفال من التّعليم بشكلٍ كامل، وعلى وجه الخصوص مواليد ما بعد عام ٢٠١١. وبحسب تقديرات منظمة اليونيسف؛ يبلغ عدد الأطفال السوريين غير المسجلين في مدارس سوريا ودول الجوار قرابة ٢,٨ مليون طفل[٣].

علاوة على ذلك، في مناطق شمال شرقي سوريا، هناك منهاجان تعليميان؛ أوّلهما منهاجُ الإدارةِ الذاتيّة في شمال وشرقي سوريا، والثّاني منهاج الحكومةِ السوريّة التابعُ لوزارةِ التربيّة في سوريا. منهاجُ الإدارةِ الذاتيّة غير معترف به سوريّاً أو دوليّاً، هو حديثُ العهد وفي حاجةٍ إلى تقدّم كبير من ناحيتيّ إعداده ومُدرّسيه. إلى جانب ذلك، فالظروف المعيشيّة الصّعبة، وعدم قدرة الكثير من الشباب على تحمّل نفقات التعليم، واضطرارهم إلى العمل، أدى إلى التسرّب من المدرسة، والانقطاع عن التعليم، وعدم إكمال الدراسة في المراحل المتقدّمة.

سبق أن تعرّضت العمليّة التعليميّة، في شمال وشرق سوريا، للإيقاف أكثر من مرّة؛ إثر الهجمات العسكريّة التركيّة على المدن الكرديّة، وقصف منازل المدنيين، والنزوح خارج المدن. في ٩ تشرين الأوّل ٢٠١٩، هاجم الجيش التركيّ وفصائل إسلاميَّة سوريّة مدينتيّ سري كانييه/رأس العين، وتل أبيض، قاصفين كل المدن الحدوديّة في شمال وشرق سوريا، ما أدّى إلى إيقاف العمليّة التعليميّة بشكلٍ كامل؛ بعد أن استهدف الجيش التركيّ بالمدفعيّة المدارسَ والمؤسّساتِ التعليميّةَ ومنازلَ المدنيين[٤].

الاستنتاجات والتوصيات:

يمثل السياق العام، في شمال وشرق سوريا، وفي ظل غياب الأمن والاستقرار والتوافقاتِ السياسية، وتدهورِ الأوضاع الاقتصادية، خاصة في ظل جائحة كورونا وقانون قيصر، تهديداً لواقع الشباب على كافة الأصعدة، وتفاقماً للتحديات والعقبات التي تواجههم، الأمر الذي يحتّم على الجهات الفاعلة مزيداً من المسؤولية للنهوض بواقع الشباب وتحسين أحوالهم على كافة المستويات، والسعي إلى خلق بيئة محفّزة؛ قادرة على تأمين الخدمات العامة، واستثمار وتفعيل طاقاتهم على النحو الأمثل، وذلك من خلال:

- توفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الأجور بما يتناسب مع مستلزمات العيش الكريم.
- دعم تمثيل الشباب ومشاركتهم في كافة المؤسسات والهيئات، في الحياة السياسية وصنع القرار.
- الاهتمام بالتعليم، وتطوير المناهج، وتأهيل الكوادر.
- افتتاح معاهد مهنية للشباب ممّن لم يتمكنوا من تحصيل الشهادة الإعدادية أو الثانوية، ولديهم رغبة في تعلم مهن صناعية، أو تجارية، أو معلوماتية...
- إعادة النظر في قانون التجنيد، وتخفيض مدة الخدمة الإلزامية إلى ستة أشهر، أو إلغائها والاكتفاء بالتطوع.
- التشجيع على المطالعة، والرياضة، والموسيقى، والعمل على افتتاح مكاتب للمطالعة، وملاعب رياضية ومسابح مجهزة بشكل جيد، وصالات فنية (للرسم والموسيقى).

[٣] التعليم في شمال وشرق سوريا (التحديات والاستجابة في ظل جائحة كورونا). https://www.asocenter.org/ar/node/627

[٤] التعليم في شمال وشرق سوريا (التحديات والاستجابة في ظل جائحة كورونا). https://www.asocenter.org/ar/node/627

المراجع:

١- هيومان رايتس ووتش: سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في "المناطق الآمنة"

https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/27/335938

٢- وكالة أنباء هاوار: الإدارة الذاتية تقرر رفع رواتب العاملين في مؤسساتها بنسبة ١٥٠٪.

https://cutt.us/AmvN2

٣-التعليم في شمال وشرق سوريا (التحديات والاستجابة في ظل جائحة كورونا).

https://www.asocenter.org/ar/node/627

واقع الشباب

في شمال و شرقي سوريا

آسو للدراسات

www.asocenter.org